S

UN LIBRARY

JUN 01 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24003
26 May 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة
الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
لكوبا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أشير الى بيان وزارة خارجية الولايات المتحدة الذي تم تعميمه بوصفه الوثيقة S/23989 .

ومن تحليل لنص ذلك البيان ، يتأكد تماما ما كشف عنه أمام المجلس من جهود دؤوبة ومنظمة تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل عرقلة اقامة العدل في قضية عملية التخريب التي تعرضت لها طائرة الخطوط الجوية الكوبية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ ، وذلك للتستر على هذه الفعلة ، ومن ثم حماية مرتكبيها .

فالولايات المتحدة تعترف بأن لديها ، وكان لديها ، معلومات عن اشتراك اورلاندو بوش المباشر في ذلك العمل الوحشي (الفقرة الثانية من الوثيقة S/23989) ، كما تعترف بأنها لم ترسل اطلاقا تلك المعلومات الى سلطات فنزويلا (الفقرة الرابعة من الوثيقة S/23989) .

وفي مظهر سافر من مظاهر عدم الاحترام لأعضاء المجلس ، تعمد وزارة الخارجية الى تبرير ذلك التصرف ، كما تزعم ، بأن فنزويلا لم تطلب معلومات .

كما أن وزارة الخارجية تشير الى أن المعلومات لم تطلب على افتراض أن الولايات المتحدة لم يكن لها أي صلة بالجريمة ولم يكن لديها أي معلومات مفيدة .

وليس لي أن أرد على التأكيدات التي تفيد بأن فنزويلا لم تطلب معلومات . ولكن عليّ أن أرفض رفضا باتا المحاولة الصفيقة الرامية الى انتحال عذر كهذا للتستر على جريمة نكراء طوال ١٥ سنة والحرص ، حتى اليوم ، على حماية مرتكبيها .

لقد تعددت الأسباب التي كانت ومازالت تلزم الولايات المتحدة ، قانونيا وسياسيا وأدبيا ، بتقديم كل ما لديها من معلومات وأدلة تتعلق بذلك العمل الارهابي . وهذا الالتزام ، من وجهة النظر العامة ، منبثق عن ميثاق منظمتنا وعن اتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (الصادرة في مونتريال في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١) وعن القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ، وكذلك عن المبادئ الدنيا لاداب السلوك .

لقد كان على الولايات المتحدة ، في هذه القضية بالتحديد ، التزام بمقتضى شروط الاتفاق الثنائي الذي تم توقيعه مع كوبا في عام ١٩٧٣ في هذا الشأن وكان ساريا وقت حدوث عملية التخريب . كما كان عليها التزام بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي بالإجماع في هذا الشأن ، والذي يحض "الدول التي بإمكانها ملاحقة الجناة الذين ارتكبوا هذا العمل وتوقيع أقصى عقوبة عليهم على أن تفعل ذلك ، حتى يكون العقاب جزاء وفاقا لمدى الجرم ورادعا عن أي عمل من هذا القبيل في المستقبل" .

ومما يكشف عن النوايا أن واشنطن ، بعد أن عملت طوال شهر تقريبا على إرجاء عقد جلسة مجلس الامن ، ورغم كل ما استغرقته من وقت للاستعداد لها ، طلعت علينا ببيان يعتبر إهانة لمن هو موجه اليه واستخفافا بالعدالة . ومن المفهوم ألا يرد ذكره في كلمة سفير الولايات المتحدة ، وألا يعمم إلا بعد اختتام الجلسة . ومن الواضح أن الذين قاموا بإعداده لم يجرؤوا على مناقشته علنا .

وأود أن أشير الى نقطتين أخريين من الوثيقة التي أعدتها وزارة الخارجية .

الأولى هي الاشارة ، الكاذبة والواهية تماما ، الى أن السيد بوش قد حوكم في كوبا غيابيا . ذلك أن السيد بوش لم يحاكم في كوبا لانه كان قد اتهم وحوكم في فنزويلا التي تم موافاة سلطاتها بكل ما لدينا من معلومات تتصل بالقضية ، ولا نخفيها كما تفعل واشنطن . والتأكيد على أن كوبا قد حاكمت بوش وأصدرت حكما عليه ليس إلا اكذوبة ، ولكنه على كل حال شكل من أشكال محاولة حماية الجاني .

والمنطق الهزلي لواشنطن ، حسب البيان الصادر عنها ، يقول ، تقريبا ، أن واشنطن لا يهمها ما اقترفه ذلك الارهابي من جرائم وانما ما ارتكبه من انتهاكات لاجراءات الهجرة . وفيما يتعلق بجريمة عام ١٩٧٦ ، "برّأته" محكمة فنزويلية لم

تقدم اليها واشنطن أي معلومات . ورغم أن وزارة العدل قد قررت إبعاده ، فإنه لم يبعد لأن كوبا قد أدانته . والنتيجة هي أن السيد بوش مقيم بمسكنه بميامي ، وأن الأدلة التي تدينه ما زالت واشنطن متسترة عليها بحرص شديد .

وثمة نقطة أخرى بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية تستحق النظر بقدر أكبر من التفصيل ، لأنها تنم عن النية على خداع المجلس بشكل أخطر .

فالوثيقة التي نحن بصدد تحليلها تحاول الإيهام بأن حكومة الولايات المتحدة لم تكن لها أية صلة بأحداث ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، وأن الحكومات الأخرى اعتبرتها كذلك . وهذا ما يفسر سبب عدم مطالبتها بالإبلاغ عما كانت تعلمه وعدم شعورها بواجب تقديم أي معلومات .

ومن العسير تصور أن أحدا لم ينظر الى حكومة الولايات المتحدة بتلك الصورة . ومن العسير تماما تصور ذلك لسبب بسيط جدا وهو أن سلطات الولايات المتحدة لم تصدق أمرا كهذا .

وأجد لزاما علي أن أضع نفسي تحت تصرف أعضاء المجلس ممن يرغبون في دراسة النص الكامل لتقرير لجنة التحقيق التي شكلتها حكومة بربادوس واجتمعت في بريدج تاون خلال الفترة من ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر الى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وأعرب عن رغبته في الاشتراك فيها وفد رسمي من حكومة الولايات المتحدة ، وقد كان .

واذا لم يكن لواشنطن أي صلة بتلك الأحداث ، فلِمَ اهتمت بالحضور منذ الجلسة الأولى وحتى الجلسة الأخيرة لهذه اللجنة طوال الشهر الذي استغرقته أعمالها ؟ هل لأن أشخاصا معينين في واشنطن كانوا يودون الوقوف مباشرة وبدقة على البيانات الفنية والأدلة المادية المتوفرة بشأن انفجار الطائرة ؟ أم لأنه لم يثبت بعد - كما كان على هذه اللجنة أن تثبته بالتحديد - أن الأمر لم يكن يتعلق بحادث وإنما بعمل تخريبي جنائي ؟

وفي إطار الأعمال التي قامت بها اللجنة ، قُدمت معلومات وأقوال محددة تتعلق بوجود صلات مباشرة بين سلطات الولايات المتحدة والأفراد الذين قاموا بتنفيذ العمل التخريبي ، وهي معلومات وأقوال لم ترد عليها الولايات المتحدة حتى الآن والتزمت الصمت بشأنها في رسالتها الموجهة الى مجلس الأمن . ونظرا لأهمية تلك المعلومات والأقوال ، فقد خصصت لها رسالة أخرى أعتزم توجيهها اليكم قريبا .

إن تصرف الولايات المتحدة يشكل تحديا خطيرا لمجلس الامن . والاسلوب الوحيد العادل والمشرف لمواجهته هو مطالبة الولايات المتحدة بوضع حد لـ ١٥ سنة من التستر على هذه الاعمال وعرقلة العدالة وحماية الارهابيين . ومشروع القرار الذي قدمناه (S/23990) يساعد مجلس الامن على اتخاذ خطوة في ذلك الاتجاه ، ومن ثم على القيام بواجبه .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ريكاردو آلاركون دي كيسادا
السفير
الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

- - - - -